العددِ 20 شباط 2026
No.20 Feb.2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

حجية القرار الإداري الالكتروني في ظل الحوكمة في القانون العراقي دراسة مقارنة

The Legal Authority of Electronic Administrative Decisions under Governance in Iraqi Law: A Comparative Study

م.م. ماهر محمود خلك

المديرية العامة لتربية واسط

الملخص

تمثل القرارات الإدارية الإلكترونية تطورا جوهريا في أساليب اتخاذ القرار داخل الإدارة العامة، حيث تسهم في تعزيز الشفافية والفاعلية وفقا لمبادئ الحوكمة الإلكترونية، ولم تعد هذه القرارات محصورة بالشكل التقليدي، بل انتقلت إلى الفضاء الرقمي، ما أتاح للإدارة سرعة الإنجاز وتقليل البيروقراطية وضمان التوثيق والمتابعة الدقيقة لكافة العمليات الإدارية.

وفي هذا السياق برز الذكاء الاصطناعي كأحد أحدث أدوات التكنولوجيا الحديثة، ليعمل على دعم عملية اتخاذ القرار من خلال أنظمة ذكية تعتمد على تحليل البيانات الضخمة والخوارزميات المتقدمة، ما يعزز الكفاءة الإدارية ويجعلها أكثر استجابة لمتطلبات المجتمع المعاصر.

ومع هذه المزايا، تكتسب دراسة حجية القرار الإداري الإلكتروني أهمية خاصة من الناحية القانونية في القانون العراقي، حيث تنظم المسؤوليات المترتبة عن هذه القرارات، بما يحقق حماية الحقوق ويضمن الالتزام بالإجراءات القانونية.

الكلمات المفتاحية: القرار الإداري الالكتروني، الذكاء الاصطناعي، الحوكمة.

Abstract

Electronic administrative decisions represent a significant development in decision-making processes within public administration, as they contribute to enhancing transparency and efficiency in accordance with the principles of e-governance. These decisions are no longer confined to traditional forms but have transitioned to the digital realm, enabling the administration to achieve faster execution, reduce bureaucracy, and ensure precise documentation and monitoring of all administrative processes.

In this context, artificial intelligence has emerged as one of the latest technological tools, supporting decision-making through intelligent systems that rely on big data analysis and advanced algorithms, thereby enhancing administrative efficiency and responsiveness to the demands of contemporary society .

Despite these advantages, the study of the legal validity of electronic administrative decisions is particularly important under Iraqi law, as it regulates the responsibilities arising from such decisions, ensuring the protection of rights and maintaining adherence to legal procedures.

keywords: Electronic administrative decision, Artificial intelligence, Governance .

المقدمة

تعد القرارات الإدارية من أهم الأساليب التي تعتمدها الإدارة في التعبير عن إرادتها وإدارة شؤون المرافق العامة، وقد حظيت بمكانة بارزة في المنظومة القانونية نتيجة الدور المحوري الذي تؤديه في تنظيم العلاقة بين الإدارة والأفراد، ومع التطور المتسارع في الوسائل التكنولوجية، لم تعد القرارات الإدارية حبيسة الأطر التقليدية، بل انتقلت إلى الصياغة الرقمية، مما أسهم في ظهور القرارات الإدارية الإلكترونية كأحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في الإدارة الحديثة.

وقد فرض هذا التحول ضرورة إرساء ضوابط قانونية دقيقة تحكم إصدار هذه القرارات الإلكترونية، بما يضمن سلامتها من الناحية الشكلية والموضوعية، ويكفل تحقيق المشروعية التي تعد أساسا لكل قرار إداري، وتتصل هذه الضوابط مباشرة بمسألة حجية القرار الإداري الإلكتروني ومدى الاعتداد به قانونا، خاصة مع اتساع نطاق العمل به في العديد من الجهات والمؤسسات العامة.

وفي ظل التطورات المتلاحقة في مجال الذكاء الاصطناعي، أصبحت الإدارة تعتمد على أنظمة ذكية قادرة على تحليل البيانات الضخمة واتخاذ قرارات أو المساهمة في صنعها، الأمر الذي أضفى بعدا جديدا على العمل الإداري وطرح تساؤلات قانونية حول مدى تأثير هذه التقنيات على حجية القرار الإداري وحدود المسؤولية المترتبة عنها، وكما أصبحت الحوكمة الإلكترونية خيارا استراتيجيا لا يمكن تجاهله في إدارة الدولة الحديثة، مما يقتضي أن تتكيف التشريعات مع هذا الواقع الجديد لضمان توفير بيئة قانونية قادرة على استيعاب التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وبما ينعكس بصورة مباشرة على تنظيم وحجية القرارات الإدارية الإلكترونية.

أولا: أهمية البحث:

تمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التحول نحو القرارات الإدارية الإلكترونية بوصفه أحد أهم مظاهر التطور الرقمي في الإدارة العامة، وبيان ما يترتب عليه من نتائج تتصل بنفاذ هذه القرارات وحجيتها القانونية، ويكتسب الموضوع أهميته من الحاجة إلى التأكد من انسجام هذا النوع من القرارات مع متطلبات المشروعية والضوابط التي تضمن صحة أعمال الإدارة في البيئة الرقمية.

كما تتجلى الأهمية في دراسة دور الذكاء الاصطناعي في دعم وصنع القرار الإداري، وتحليل تأثيره على سلامة القرار وحدود مسؤولية الإدارة عند الاعتماد على الأنظمة الذكية، ويهدف البحث إلى إبراز كيفية مواءمة هذا التطور التقني مع قواعد الحوكمة الإلكترونية، بما يحقق فاعلية العمل الإداري ويحافظ على حقوق الأفراد.

ثانيا: مشكلة البحث:

تمحور مشكلة البحث حول إشكالية حجية القرارات الإدارية الإلكترونية وما تثيره من تساؤلات قانونية تتعلق بمدى الاعتداد بها وإمكانية الاحتجاج بها في مواجهة الأفراد، في ظل التحول المتزايد نحو الإدارة الإلكترونية، وكما تتمثل المشكلة في الصعوبات القانونية التي تواجه الجهات الإدارية عند إصدار هذه القرارات، ولا سيما غياب تنظيم تشريعي متكامل يستوعب المتغيرات الرقمية الحديثة ويضع الضوابط اللازمة لضمان مشروعية القرار الإلكتروني.

وتزداد الإشكالية تعقيدا مع دخول وسائل الذكاء الاصطناعي في عملية صنع واتخاذ القرار الإداري، مما يثير تساؤلات حول مدى حجية القرارات الصادرة بمساهمة الأنظمة الذكية، وحدود المسؤولية القانونية المترتبة عنها، وكما يتصل ذلك بمتطلبات الحوكمة الإلكترونية التي تفرض ضرورة وجود إطار قانوني راسخ ينظم هذا النمط الجديد من العمل الإداري ويعالج ما يعتريه من ثغرات.

ثالثا: هدف البحث:

تسليط الضوء على الإطار القانوني الذي يحكم حجية القرار الإداري الإلكتروني في ظل الحوكمة الإلكترونية، مع بيان التحديات الناتجة عن إدخال الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري، وسبل تطوير التشريعات العراقية بما ينسجم مع التجارب القانونية المقارنة.

رابعا: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الإطار القانوني للقرارات الإدارية الإلكترونية، مع الاستفادة من المنهج المقارن من خلال عرض نماذج من التشريعات والاتجاهات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى تحليل آراء الفقه الإداري بشأن حجية هذه القرارات في ظل الحوكمة الإلكترونية والتطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وانسجاما مع طبيعة مشكلة البحث، ستقسم الدراسة إلى مبحثين: يتناول الأول ماهية القرار الإداري الإلكتروني، بينما يخصص الثاني لبحث حوكمة الإدارة الإلكترونية في القانون العراقي والمقارن.

المبحث الأول

ماهية القرار الإداري الالكتروني

أن التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا وتقنيات المعلومات، وما رافقه من توجه عالمي نحو تبني الإدارة الالكترونية، قد فرض على الإدارة العامة أن تواكب هذه التحولات في أساليب عملها واليات اتخاذ قرارتها عند تقديم الخدمات الى جمهورها، بما ينسجم مع هدف تحقيق المصلحة العامة، وقد أوجب هذا التحول على الإدارة أن تعبر عن ارادتها باستخدام قوالب حديثة ووسائل الكترونية مستحدثة تعد امتدادا للأدوات التقليدية ولكن بقدرات أعلى في السرعة والكفاءة والدقة (محمد حنيف، 2021، ص 121)، وبناء على ذلك اكتسب القرار الإداري الإلكتروني أهمية متزايدة لكونه يمثل الصيغة المعاصرة للقرار الإداري في ظل الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي فرض ضرورة دراسته بوصفه امتدادا للتحول الرقمي في العمل الإداري، ومن هنا جاء تخصيص المبحث الأول لبيان ماهية القرار الإداري الإلكتروني، عبر الوقوف على تعريفه وأركانه وخصائصه، وبيان حجية القرار الإداري الإلكتروني وما يترتب عليها من آثار قانونية.

المطلب الأول

تعريف القرار الإداري الالكتروني

قبل التطرق الى تعريف القرار الإداري الالكتروني لابد من الوقوف على تعريف القرار الإداري، حيث ان من الثابت ان التشريعات القانونية ومنها التشريع العراقي لم تقدم تعريفا محددا للقرار الإداري تاركا الامر للفقهاء واحكام القضاء الإداري لما يتسم به القانون الإداري من مرونة وان وضع تعريف يحد من هذه المرونة ، حيث دأب الفقه الإداري على بحث تعريفه على نحو مستفيض وبصورة متواصلة انسجاما مع التطورات التي شهدتها الدولة الحديثة مما ترتب عليه ظهور تفسيرات وتعاريف متعددة ومنها على سبيل المثال لا الحصر حيث عرفه الدكتور شابا توما منصور بانه " عمل قانوني يصدر عن السلطة الإدارية المختصة من جانب واحد ويحدث اثرا قانونيا(علاوي، 1996، ص149).

واما فيما يتعلق بتعريف القرار الإداري الالكتروني فقد خلت التشريعات أيضا من تعريف قانوني محدد وواضح ومحدد له، اذ لم يتبن المشرع تعريفا للقرار الإداري الالكتروني عند تشريعه للقوانين ذات الصلة وهذا عائد في الأساس الى عدم وضعه تعريف للقرار الإداري في صورته التقليدية، الامر الذي انعكس بدوره على غياب تعريف تشريعي للقرار الإداري الالكتروني بوصفه امتدادا حديثا له، لذا اجتهد الفقه محاولا وضع تعريف جامع مانع له، حيث عرفه الفقه بأنه "استخدام الجهات المسؤولة لأنظمة المعلومات لاعتماد بديل واحد من بين البدائل المطروحة"(الجبوري واخرون، 2011، ص 5) وعرف أيضا بانه "القرار الذي يصدر في شكل إلكتروني عن الجهة الإدارية بما لها من سلطات بمقتضى القوانين واللوائح لإحداث أثر قانوني" (محمد حنيف، 2021، 121) ، وعرف بأنه "عبارة عن المستند الإلكتروني الذي يعبر عن الإرادة الملزمة والمنفردة للإدارة بقصد ترتيب آثار قانونية معينة" (الفيصل،2020،ص1) ، وكما عرف بانه "عمل قانوني يحمل إرادة الجهة الإدارية يتم بإحدى الوسائل الإلكترونية بقصد إحداث أثر قانوني مباشر تحقيقاً للمصلحة العامة" (أبو عطية،2023،ص41) ، وعرف كذلك بانه "وثيقة الكترونية تفصح بها الإدارة عن إرادتها الملزمة والمنفردة بما لها من سلطة بمقتضى الأنظمة واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون جائز وممكنا"(مطر، 2008، ص 89).

المطلب الثاني

خصائص القرار الإداري الالكتروني

أن القرار الإداري الالكتروني يتشابه في جوهره وخصائصه الأساسية مع القرار الإداري التقليدي، غير أن ما يميز القرار الإداري هو اعتماده على أدوات وتقنيات الكترونية في مراحل الإعلان والاصدار والتوقيع، فهو في حقيقته امتداد لسلطة الإدارة الاصلية في اصدار القرارات اذ يستمد مشروعيته منها غير ان اختلافه يكمن في وسيلة الممارسة التي أصبحت رقمية، وبناء عليه يمكن اجمال خصائصه في النقاط الاتية:

أولا: أن القرار الإداري الالكتروني يمثل عملا قانونيا يستهدف احداث اثار قانونية مباشرة، اذ تعبر الإدارة من خلاله عن ارادتها بقصد انشاء مراكز قانونية جديدة أو تعديلها أو الغائها، وبناء على ذلك متى اتجه قصد الإدارة عبر وسيلتها الالكترونية الى احداث أثر قانوني فأن صفة العمل القانوني تثبت لذلك القرار وتترتب عليه اثاره الملزمة (الرابطي، 2020، ص 349).

ثانيا: أن القرار الإداري الالكتروني يجب ان يصدر عن أحد أشخاص السلطة، على أن يكون هذا الإصدار مرتبطا بالوظيفة الإدارية التي تمارسها تلك الجهات، وعليه فأن العبرة في اكتساب القرار صفته الإدارية

الالكترونية انما تكون بمصدر السلطة التي تستمد منها الجهة المختصة ولايتها في اصدار القرار (الفيصل، 2020، ص 15).

ثالثا: أن القرار الإداري الالكتروني يصدر بإرادة الإدارة المنفردة، اذ تنفرد الجهة الإدارية بأعداده الكترونيا دون ان تشترك معها إرادة أخرى في تكوينه، ولا يعني هذا بالضرورة أن يصدر القرار عن موظف واحد، اذ قد تتولى أصداره هيئة إدارية جماعية كاللجان او مجالس الرأي في المرفق العام سواء اتحدت ارادت أعضائها او صدر القرار بأغلبية تلك الارادات، ما دام ذلك يجري وفقا للقواعد القانونية التي تنظم عمل المرفق العام (العربي، 2022، ص 752).

رابعا: ان يكون القرار الإداري الالكتروني نهائيا، اذ أن من الخصائص المميزة للقرار الإداري سواء كان تقليديا او الكترونيا انه يجب ان يكون نهائيا، فالقرار الإداري الالكتروني يعد عملا قانونيا متخذا صفة تنفيذية مباشرة بمجرد صدوره عن الجهة الإدارية المختصة، دون حاجة الى تصديق سلطة أعلى ما لم ينص القانون صراحة على وجوب الحصول على ذلك التصديق (الرابطي، 2020، ص ٣٥)، وهو ما يعكس طبيعة القرار الإداري كأداة لإدارة المرافق العامة.

المطلب الثالث

اركان القرار الإداري الالكتروني

ليس كل ما يصدر عن الإدارة يعد قرارا إداريا منتجا لأثاره القانونية ما لم تتوافر فيه الأركان المقررة فقها وقضاء، وان ما تقدم ينسحب على القرار الإداري الالكتروني مع ما يقتضيه الشكل الالكتروني من متطلبات إضافية، وبما ان الفقه قد استقر على الأركان الخمسة للقرار الإداري فأن عدد من الفقهاء (حجازي، 2004، ص 90) يذهبون الى ضرورة إعادة النظر في المفاهيم التقليدية لهذه الأركان، وبالأخص ركني الاختصاص والشكل على خلفية التحولات التكنولوجية المتسارعة وسيجري بيان ذلك فيما يلي:

أولا: ركن الاختصاص: يتوقع ان يشهد هذا الركن تأثر ملحوظا في ظل التوسع في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية ، اذ ان الاختصاص المكاني الذي كان يعد أحد المحددات التقليدية، قد يفقد جزءا من أهميته او يعاد تنظيمه بما يتلاءم مع طبيعة الخدمات الالكترونية التي لا تتقيد بالحدود الجغرافية للمرفق الإداري، اذ يصبح اصدار القرار غير مرتبط بوجود المواطن أو الموظف ضمن نطاق مكاني معين، وهو ما يؤدي في المراحل المتقدمة الى تعزيز الاختصاص الوظيفي او الشخصي المترابط عبر الأنظمة الالكترونية عبر استخدام أدوات تأمين مثل اسم المستخدم وكلمة المرور لضمان السيطرة القانونية على إصدار القرارات (الاحبابي، 2018، ص10).

ثانيا: ركن الشكل : بما أن الإدارة غير مقيدة بأوصاف أو قوالب جامدة لشكل القرار الإداري، بل يكفي ان يصدر القرار بصيغة تعبر بوضوح عن إرادة الإدارة والطريقة التي يمكن لجمهور المتعاملين معها فهمها (علاوي، 1996، ص180)، ونظرا لان القرار الادري الالكتروني يخرج للوجود على هيئة مستند الالكتروني يحل محل المستند الورقي او الكتابي ويتضمن بيانات رقمية تعتمد على تقنيات التوثيق والاعتماد الالكتروني، لذا يرى جانب من الفقه انه لا مناص من الاعتراف بالقيمة القانونية للشكل الالكتروني للقرار الإداري (العجارمة والسلامات، 2013، ص 126)، بحيث لا يمكن انكار مشروعيته او التقليل من حجيته طالما استوفى الضوابط الإجرائية الرقمية المقررة قانونا.

ثالثا: ركن المحل: أن محل القرار الإداري في صورته التقليدية يتمثل في الأثر الحال والمباشر الذي يرتبه القرار سواء أكان هذا الأثر يتمثل في انشاء مركز قانوني جديد او تعديله او الغائه بالنسبة الى الأشخاص المخاطبين بالقرار، أما في القرار الإداري الالكتروني فأن تحقق هذا الركن يبدأ عادة من خلال تخصيص مجموعة من الحقول الالكترونية التي تقوم الإدارة بإعدادها ضمن النماذج أو النوافذ الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية، وبمجرد تعبئة هذه الحقول بالبيانات واعتمادها، فان ترتيب الأثر القانوني يصبح عملية الية ينفذها النظام الالكتروني بصورة مباشرة وسريعة وفق البرمجة المسبقة التي تحدد نوع المركز القانوني (مطر، 2008، ص 89)،

رابعا: ركن السبب : فيقصد به ذلك العنصر الموضوعي والخارجي الذي يبرر صدور القرار الإداري ويضفي عليه وجوده القانوني، ويعد في الوقت ذاته ضمانة أساسية تحول دون تعسف الإدارة في استعمال سلطتها، ومن ذلك يتبين ان أثر عنصر السبب في القرار الإداري الالكتروني لا يظهر بذات الحدة التي يظهر بها تأثير ركني الاختصاص والشكل وذلك لان جوهر السبب من الناحية الموضوعية يبقى ثابتا في القرار التقليدي والالكتروني على حد سواء، الا ان من المتوقع وفي المستقبل المنظور ومع التوسع في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن أنظمة العمل الإداري ان يسهم ذلك في تقليص احتمالات صدور قرارات معيبة بعيب السبب من خلال اخضاع عملية أصدار القرار الى مسارات رقمية دقيقة تعتمد على بيانات موثقة وخوارزميات تضمن تطابق القرار مع الأسباب القانونية المحددة له (المجمعي 2020،ص59).

خامسا: ركن الغاية : واما بخصوص ركن الغاية فيقصد به النتيجة النهائية التي يتوخاها رجل الإدارة من اصدار القرار الإداري ، وبناء على ذلك فأن الغاية من برمجة نظام الكتروني مخصص لإصدار القرار الإداري الالكتروني لا بد ان تتجه بطبيعتها نحو تحقيق المصلحة العامة باعتبارها الهدف الأساس والوحيد الذي يبرر منح الإدارة سلطاتها، ويمكن القول ان من ابرز الأهداف المتوخاة من اعتماد الإدارة الالكترونية هو رفع كفاءة الأداء الإداري، فضلا عن تحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور من خلال اختصار الوقت والكلفة وتسهيل الإجراءات وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية في عمل الإدارة، وبالتالي فان الشكل الالكتروني للقرار ليس مجرد وسيلة تقنية بل أداة لتحقيق غايات إدارية مرتبطة مباشرة بالصالح العام (العقون ، 2018،ص 18،19).

المطلب الرابع

حجية القرار الإداري الالكتروني

يعد القرار الإداري الالكتروني من حيث الحجية امتدادا طبيعيا للقرار الإداري التقليدي، اذ ان المشروعية لا تستمد من شكل الأداة أو الوسيلة التي يفرض القرار من خلالها، بل من تحقق أركان القرار ومطابقته للقانون (ليلو، 2018، ص 210)، ولذلك فأن اصدار القرار بطريق الكتروني لا ينال من قوته الإلزامية ولا من قيمته القانونية ولا ينقص من حجيته (الطماوي،2012، ص 146)، طالما صدر عن سلطة إدارية مختصة وتم وفق إجراءات صحيحة تضمن نسبة القرار الى مصدره وصدوره عن إرادة الإدارة في اطار ممارستها لوظائفها المقررة قانونا، وهو ما أشارت اليه المادة 13 من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012 التي أكدت أن المستندات الالكترونية التي تصدر عن جهة رسمية مختصة تتمتع بذات القوة الثبوتية للمحررات الورقية متى استوفت شروطها الشكلية والفنية، ولهذا فأن

التطور التكنولوجي لا يغير من الجوهر القانوني للقرار الإداري، بل يقتصر أثره على الوسائل التقنية التي تساعد الإدارة في أداء مهامها المرتبطة بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة.

وتتبع حجية القرار الإداري الالكتروني من طابع السلطة العامة الذي تتمتع به الإدارة، وهو ذات الأساس الذي تستمد منه القرارات التقليدية قوتها الإلزامية، فالقرار الإداري يعد من أعمال السلطة العامة طالما يجسد استعمال الإدارة لصلاحياتها التنظيمية أو الفردية سواء صدر عبر المنصات الرقمية أو ضمن النظم الحكومية المؤتمنة، ويشكل صدور القرار الكترونيا في كثير من الأحيان ضمانة إضافية، تثبت عدم التعديل في القرار بعد صدوره مما يعزز من حجيته (صبرينه، 2022، ص 360)، غير أن حجية القرار الإداري الالكتروني لا تكتمل مالم يكن القرار موثقا توثيقا الكترونيا معتمدا وفقا لضوابط التوقيع الالكتروني، اذ أن التوثيق يمثل الضمانة الأساسية لأثبات أن القرار صادر فعلا عن الإدارة المختصة، ويحول دون التشكيك في صحته او في سلامة البيانات المتضمنة فيه، فالتوقيع الالكتروني المعتمد والسجلات الرقمية المحمية تمثل بديلا عن الاختام والتواقيع الرسمية التي تشكل أساس حجية القرارات التقليدية (أبو زيد،2017، ص 89)، وكما لا يمكن الاحتجاج بالقرار الإداري الالكتروني على الافراد ما لم يتحقق علمهم به، باعتبار أن العلم هو أساس بدء سريان اثاره القانونية، ويتحقق هذا العلم عبر التبليغ الشخصي الالكتروني كالرسائل النصية عبر الهاتف المحمول او البريد الالكتروني الموثق او النشر على الموقع الالكتروني الرسمي للجهة الإدارية او عبر الصحف الالكترونية المعتمدة

وبذلك يتبين ان حجية القرار الإداري الالكتروني تستند أسس رئيسة هي تحقق الأركان القانونية والتوثيق الالكتروني المعتمد وتحقق العلم به، ولذلك فان أي اخلال بهذه الأسس قد يؤدي الى زوال حجية القرار او قابليته للطعن امام القضاء الإداري خصوصا في الحالات التي يثبت فيها ان القرار غير موثق او انه لم يعلن بطريقة تتيح للمخاطبين به العلم الحقيقي او الحكمي بمضمونه.

المبحث الثاني

حوكمة الإدارة الالكترونية في القانون العراقي والمقارن

يتناول هذا المبحث حوكمة الإدارة الإلكترونية من خلال بيان ماهيتها، وذلك بالوقوف على تعريفها وأهدافها وعلاقتها بمفهوم الحكومة الإلكترونية بوصفه الإطار الأوسع للتحول الرقمي في عمل الإدارة العامة، وكما يستعرض دور الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للحوكمة وتعزيز جودة القرارات الإدارية عبر تحليل أهم خصائصه ومحدداته في البيئة الحكومية، وينتقل المبحث بعد ذلك إلى دراسة الإطار القانوني للحوكمة في العراق ومقارنته بالتجارب الدولية، بهدف استخلاص أفضل الممارسات التي يمكن الإفادة منها في تطوير المنظومة الوطنية للحوكمة الإلكترونية.

المطلب الأول

ماهية الحوكمة الالكترونية

اولاً: تعريف الحوكمة الإلكترونية: عرفت منظمة اليونسكو الحوكمة الإلكترونية بأنها "استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تطوير الأداء المؤسسي وتشجيع تشاركها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحكومة أفضل من حيث فاعلية المساءلة والشفافية "، كما عرفت المفوضية الأوروبية الحوكمة الإلكترونية بأنها "نظام يوحد القدرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وإجراءات إدارة الدولة والقطاع المحلي للحكومة في تنظيم وتقديم الخدمات العامة وتحسين العملية الديمقراطية "(السيابية، 2022، ص 34).

وقد ذهب عدد من الفقهاء إلى التأكيد على أن الحوكمة الإلكترونية تمثل مرحلة متقدمة في تطوير الإدارة العامة، إذ رأى بعضهم أن التحول الرقمي يعد امتدادا طبيعيا لتطور الإدارة الحديثة، ويسهم في الارتقاء بجودة القرارات الإدارية من خلال الحد من البيروقراطية وتعزيز الانسيابية في العمل الإداري (الطماوي، 2006، ص 413)، وفي الاتجاه ذاته يذهب فقهاء آخرون إلى أن اعتماد نظم الحوكمة الإلكترونية يُعد من أهم الوسائل لتعزيز الشفافية والحد من الانحراف الوظيفي، لما توفره من أنظمة معلومات دقيقة تمكن الإدارة من ممارسة رقابة فعالة على وحداتها المختلفة (الصغير، 2014، ص 55).

أما الفقه العراقي فقد تبنى النظرة ذاتها، إذ يؤكد بعض الباحثين أن التحول نحو الحوكمة الإلكترونية يمثل خطوة جوهرية لإصلاح الجهاز الإداري في العراق، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتعقيد الإداري والبطء في الإجراءات، حيث يشير أحدهم إلى أن تبني الأنظمة الرقمية يساهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتطوير أساليب تقديم الخدمة العامة (الجميلي، 2018، ص 102)، كما ذهب آخرون إلى أن الحوكمة الإلكترونية تمثل أداة لتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة العامة، من خلال تقليل الاحتكاك المباشر وتوسيع الخدمات الرقمية، بما يسهم في الحد من الفساد الإداري وتحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات (جبر، 2019، ص 77)، ويؤكد بعض الفقه أن نجاح الحوكمة الإلكترونية يتطلب بيئة تنظيمية وتشريعية وتقنية متكاملة وأنها تشكل مدخلا إصلاحيا مهما في مسار تحديث الإدارة العامة العراقية (الساعدي، 2020، ص 134).

ثانيا: اهداف الحوكمة الالكترونية: تستهدف الحوكمة الإلكترونية تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تسهم في تطوير أداء الإدارة العامة، ولعل أبرز هذه الأهداف هو الانتقال بالخدمات الحكومية من صورتها التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور في وقت قياسي، وذلك عبر توفير بيئة عمل أكثر كفاءة وتقليل التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية (حجازي ،2004، ص19).

وإضافةً إلى الجانب التقني والإداري، تستهدف الحوكمة الإلكترونية بلوغ المستوى الأمثل من الأخلاق الحكومية من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يرسخ ثقة المواطن بالإدارة ويوجه العمل العام نحو خدمة المجتمع بكفاءة ونزاهة (بن عمر ودادن، 2014، ص 24-47).

ثالثا : الحوكمة والحكومة الالكترونية: يمكن القول إن الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن تمارس بكفاءة دون وجود حوكمة إلكترونية واضحة، إذ تشكل الحوكمة الإطار الناظم الذي تقوم عليه الإدارة الرقمية في جميع مراحلها، لذا أن التحول الرقمي داخل المرافق العامة لا يحقق أهدافه ما لم يكن قائما على قواعد حوكمة تضمن التخطيط السليم والرقابة والشفافية، وأن التكنولوجيا بحد ذاتها لا تكفي دون وجود إطار إداري منضبط يحكم استخدامها (الصغير، 2014، ص55)، ومن الضروري كذلك التمييز بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، فالإدارة الإلكترونية تعنى بتطبيق التقنيات الرقمية داخل الوحدات الإدارية لتحسين سير العمل الداخلي، بينما تذهب الحكومة الإلكترونية إلى نطاق أوسع يشمل تقديم الخدمات العامة للمواطنين والقطاع الخاص عبر منظومة رقمية شاملة، وقد أشار بعض الفقه إلى أن التمييز بينهما ضروري لفهم مراحل التحول الرقمي وتحديد مسؤوليات كل جهة (الساعدي، 2020، ص134).

المطلب الثاني

الذكاء الاصطناعي كأداة لدعم الحوكمة والقرارات الإدارية

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي: لم يضع المشرع العراقي أو العربي إلى الآن تعريفا صريحا للذكاء الاصطناعي في التشريعات النافذة، على الرغم من الانتشار المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي ودخولها في مجال الإدارة العامة والخدمات الحكومية، وفي المقابل اتجه الاتحاد الأوروبي إلى وضع تعريف قانوني واضح ضمن اللائحة الأوروبية لتنظيم الذكاء الاصطناعي رقم 1689 لسنة 2024، حيث عرف الذكاء الاصطناعي بأنه "نظم أو برمجيات تعتمد على أساليب تعلم آلي أو منطق معرفي قادرة على إصدار مخرجات تشمل التنبؤات أو القرارات أو التوصيات المؤثرة في البيئة التي تستخدم فيها"، ويمثل هذا التوجه خطوة تنظيمية متقدمة مقارنة بالتشريعات العربية، التي ما زالت تفتقر إلى تعريف قانوني محدد يضبط نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة.

اما الفقه فقد عرف الذكاء الاصطناعي بانه " مجموعة من السلوكيات والخصائص تتسم بها البرامج الحاسوبية قائمة على عمليات علمية معقدة ودقيقة كالخوارزميات والمعاملات، وتسخير قوانين الطاقة ومساراتها بحيث تجعلها تحاكي القدرات العملية لجوارح الإنسان وبعض القدرات الذهنية ورد الفعل على تلك الأوضاع والتصرف الذاتي من غير أن تكون مغذاة بها مباشرة"(شحاته، 2024 ، ص 326)، وعرف أيضا بانه " نظام آلي محوسب، يحاكي الذكاء البشري، قد يكون موازيا له في بعض الحالات وقد يفوقه أحيانا كثيرة، ويجد مجال اشتغاله في ما هو رقمي أو افتراضي؛ بحيث يؤدي أدواراً عدة، أكثر من هذا قد يقوم ببعض المهام التي يستعصي على الإنسان القيام بها نظرا لمجالها التقني الذي يتطلب الوضوح والدقة والسرعة" (الهدام، 2022،ص 5)، وكما يعرف بأنه " قدرة أجهزة الكومبيوتر على المساهمة في حل المشكلات عن طريق استخدام المعلومات المتاحة لتحديد الأنماط التي تساعد على تحقيق هذا الغرض فالهدف هو بناء الة ذكية قادرة على التصرف بذكاء يحاكي الذكاء البشري" (إبراهيم،2022،ص52).

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي: يتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تتعلق بحجية القرار الإداري الالكتروني واهمها:

1-أنه يقوم على الأتمتة، بمعنى أن القرارات الإدارية تعالج بطريقة آلية وبأعلى درجات الدقة وبأقل قدر من الأخطاء المحتملة، مما يعزز كفاءة العمل الإداري، ويعتمد الذكاء الاصطناعي على رموز غير رقمية تتمثل بالخوارزميات التي يتعلم منها حلولا للمشكلات الإدارية، فيطور أداءه وفقا للمعطيات التي يتعامل معها.

2-أن الأعمال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي يصعب تفسيرها بسبب الكم الهائل من البيانات التي يغذى بها والتي قد تصل إلى مليارات المعلومات، وهو ما يعرف بمشكلة "صندوق السواد".

3-تتسم هذه الخصائص بقدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم المستمر وتحسين نماذجه كلما تعرض لمدخلات جديدة، مما يرفع من جودة قراراته الإدارية بمرور الزمن، حيث يمتاز بسرعته الفائقة في معالجة البيانات الضخمة التي تعجز الأنظمة التقليدية عن التعامل معها بالكفاءة نفسها، واستجابة التنبئية، إذ يستطيع الذكاء الاصطناعي توقع المشكلات قبل حدوثها واقتراح حلول استباقية لها (الوالي، 2021، ص 40).

4-يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تحليل الأنماط السلوكية داخل المرفق الإداري، مما يساعد في الكشف المبكر عن الاختلالات أو حالات الفساد الإداري المحتملة.

5-ويضاف إلى ذلك قابليته للعمل ضمن أنظمة مترابطة تشمل قواعد بيانات وهيئات إلكترونية مختلفة، بما يسهل التكامل الحكومي، وتعزيز اتخاذ القرار المبني على الأدلة من خلال تقديم تحليلات دقيقة وفورية تدعم المؤسسات في صياغة سياساتها العامة (عبد الرحمن، 2021، ص 1764).

المطلب الثالث

الإطار القانوني للحوكمة في العراق والقانون المقارن

أولا: الاطار القانوني للحوكمة الالكترونية في العراق : أن التشريعات العراقية، وإن لم تصدر بقانون مستقل تحت مسمى الحوكمة الإلكترونية، إلا أنها تضمنت مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تمثل الأساس التشريعي لمبادئ الحوكمة في المجال الإداري الرقمي، ويشكل قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 دعامة أساسية للحوكمة الإلكترونية، حيث عرف القانون التوقيع الإلكتروني بأنه " علامة شخصية تتخذ شكل حروف او ارقام او رموز او إشارات او أصوات او غيرها ويكون معتمدا من جهة التصديق"، ويتيح هذا التعريف اعتماد المستندات الرقمية وإصدار القرارات الإدارية عبر الوسائل الإلكترونية، ما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء الورقية والاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، بينما عرف القانون المستندات الالكترونية بانها " المحررات والوثائق التي تنشأ او تدمج او تخزن او ترسل او تستقبل كليا او جزئيا بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونيا او البريد الالكتروني او البرق او التلكس او النسخ البرقي ويحمل توقيعا الكترونيا"، وقد تضمن القانون مبادئ أساسية تتعلق بتسهيل وصول المواطن إلى الخدمات الإلكترونية، وتعزيز الشفافية وتكامل البيانات بين الوزارات واعتماد الهوية الرقمية الموحدة، ولاحقاً صدرت تعليمات تسهيل تنفيذ القانون رقم (1) لسنة 2025 لتوضيح الآليات العملية لتطبيق القانون.

وتمثل البوابة الإلكترونية الموحدة للخدمات الحكومية في العراق (منصة اور)، جزءا من استراتيجية الحكومة العراقية للتحول الرقمي، وتهدف إلى دعم الحكومة الإلكترونية من خلال تحسين الأداء الإداري، وتوفير الخدمات بشكل أسرع وأكثر موثوقية، مع ضمان إمكانية الوصول الرقمي للمواطنين في مختلف المحافظات إلى الخدمات الإدارية الرقمية، وتقليل الحاجة إلى المعاملات الورقية والزيارات الشخصية للدوائر الحكومية، ورغم أهمية المنصة في دعم التحول الرقمي، تواجه معوقات تتمثل في ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحافظات، ونقص الكوادر المدربة، وما يترتب على ذلك من تأثير محدود على فعالية تقديم الخدمات عبر المنصة.

ثانيا: الإطار القانوني للحوكمة الالكترونية في القانون المقارن:

1-تعتبر الإمارات العربية المتحدة نموذجا متقدما للحوكمة الإلكترونية في المنطقة، حيث أطلقت الحكومة الذكية عبر منصات رقمية متكاملة لتقديم الخدمات العامة، وقد استندت التجربة الإماراتية إلى قانون المعاملات الإلكترونية الاتحادي رقم 46 لسنة 2021 الذي يمنح المستندات والقرارات الإلكترونية نفس القوة القانونية للمحررات التقليدية، مما يؤكد حجية القرارات الإدارية الإلكترونية أمام الجهات القضائية والإدارية، ويجعلها قابلة للطعن أو التنفيذ بنفس الآليات المقررة للقرارات الورقية، وقد تم توظيف الذكاء الاصطناعي في هذه التجربة بشكل متقدم، إذ يستخدم لتحليل البيانات واتخاذ القرارات الإدارية بطريقة

دقيقة وسريعة، مع متابعة تنفيذ السياسات العامة، ما يعزز سرعة القرار ودقته وموضوعيته، ويحقق رقابة مستمرة على مخرجات الإدارة، ويضمن التزام القرارات بالإطار القانوني المعتمد (العجماني، 2024، ص 433)

2-أما جمهورية مصر العربية فقد طورت بنيتها التشريعية والإدارية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، حيث أقر قانون المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2004 وتعديلاته حجية المستندات والقرارات الصادرة إلكترونيا، مؤكدا الاعتراف القانوني بالقرارات الإدارية الإلكترونية وإمكانية تطبيقها مباشرة دون الحاجة للتوثيق الورقي التقليدي، مع ضمان صيغتها القانونية ومصداقيتها، كما أنشأت بوابات إلكترونية مركزية تربط الوزارات والهيئات الحكومية، ما يعزز التكامل المؤسسي وسرعة تنفيذ القرارات، ويجعل القرارات الإلكترونية موثوقة وقابلة للمراجعة القانونية عند الحاجة (سادات، 2011، ص 193).

وعلى الرغم من كون التشريع الخاص بالذكاء الاصطناعي ما زال في طور الإعداد، إلا أن هناك دعائم قانونية مهمة تدعم الحوكمة الرقمية، مثل قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 الذي يضبط جمع ومعالجة البيانات الحساسة، واما الفقه المعاصر فقد عبر أيضاً عن ملاحظات مهمة فيما يخص الذكاء الاصطناعي ودوره في اتخاذ القرار الإداري وكيف يمكن لمنصات الذكاء الاصطناعي أن تدعم العقل الفقهي المعاصر من خلال تحليل النصوص الفقهية بطريقة منهجية، واستخراج المفاهيم الفقهية، وتقديم ترجيحات فقهية مبنية على نماذج معقدة للمعرفة، ما يعزز الاجتهاد والاستنباط (الفقي ،2023، ص 1357)

3-وفي الاتحاد الأوروبي اعتمدت الدول الأعضاء خطة العمل الأوروبية للحوكمة الإلكترونية، والتي ركزت على وضع معايير تقنية وتشريعية موحدة لتنظيم المستندات والقرارات الإلكترونية وحماية البيانات، بما يضمن الاعتراف القانوني بالقرارات الإدارية الإلكترونية على المستوى الوطني والأوروبي، وتأتي حجية القرار الإداري الإلكتروني في هذه التجربة من التزام المؤسسات بالمعايير القانونية والفنية الموحدة، ما يضمن إمكانية تنفيذ القرار أمام المحاكم أو الجهات الرقابية، ويؤكد سلامة مصدر القرار ونزاهته (سالم، 2025، ص 10و11). وكما دخل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي رقم 1689 لسنة 2024 حيز التنفيذ، وهو أول إطار تنظيمي شامل ينظم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بناء على تقييم المخاطر، وبهذا يكون القرار الإداري الإلكتروني المدعوم بالذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد خاضعا لضوابط قانونية تضمن سلامة المصدر الرقمي وحماية الحقوق الأساسية ومراجعة القرارات عند الضرورة.، مع متطلبات صارمة للشفافية والمساءلة والأمان السيبراني، خصوصاً بالنسبة للأنظمة عالية المخاطر، مما يعزز الثقة في القرارات الإدارية التي تتخذ بمساعدة الذكاء الاصطناعي أو من خلاله.

4-أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ركزت على التشريع المتقدم والتطبيق العملي للحوكمة الإلكترونية، من خلال قانون التوقيع الإلكتروني لعام 2000، الذي أقر الاعتراف القانوني بالتوقيعات والمستندات الإلكترونية ومنحها قوة الإثبات أمام القضاء، وهو ما يمنح القرارات الإدارية الإلكترونية حجية قانونية كاملة على غرار القرارات الورقية، ويؤكد إمكانية تطبيقها وتنفيذها فور صدورها، وتعد الولايات المتحدة من الدول الرائدة في دمج الذكاء الاصطناعي في القرارات الإدارية، على الرغم من عدم وجود قانون فدرالي موحد ينظم جميع جوانب الذكاء الاصطناعي، فإن هناك توجهات تشريعية وتنظيمية مهمة، من أبرزها الأمر التنفيذي رقم 13960 الصادر عام 2020 الذي يدعو إلى "تشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي الموثوق به في الحكومة الفدرالية"، بالإضافة إلى ما يعرف بـ "ميثاق الحقوق للذكاء الاصطناعي" الذي اقترحته الإدارة لتوجيه استخدام الأنظمة الذكية بطريقة تحمي الحقوق الفردية، وبالرغم من غياب إطار تشريعي شامل حتى الآن، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة الأمريكية يخضع لمعايير أمنية

وإشراف تشغيلي، ما يضفي حجية عملية على القرارات الإدارية الإلكترونية التي يتم اتخاذها بمساعدة هذه التقنيات(سالم، 2025، 10و11).

الخاتمة

النتائج:

1 ـ أن المشرع العراقي والعربي لم يوردا تعريفا دقيقا للقرار الإداري الإلكتروني أو للذكاء الاصطناعي في القوانين النافذة، الأمر الذي دفع الفقه إلى محاولة سد هذا الفراغ من خلال طرح تعريفات متعددة ومتباينة، وكما اتضح أن مسألة إمكانية منح أنظمة الذكاء الاصطناعي صفة الشخص القانوني ما تزال غير محسومة تشريعيا، إذ لم تتبن التشريعات موقفا واضحا بشأنها، مما أبقى النقاش مفتوحا حول طبيعتها القانونية وحدود المسؤولية المترتبة عليها.

2 ـ أن الحوكمة الإلكترونية تعد ركنا أساسيا في تعزيز كفاءة الحكومة الإلكترونية، لما توفره من آليات تنظيمية ورقابية تسهم في مواكبة التطور التقني والتحول الرقمي المتسارع. ويمثل هذا التطور انعكاسا إيجابيا على جمهور المواطنين من خلال تحسين جودة الخدمات العامة، وتسهيل الإجراءات وتعزيز مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة في العمل الإداري، وبالتالي تسهم الحوكمة الإلكترونية في ترسيخ بيئة أكثر انفتاحا واستجابة لاحتياجات المجتمع.

3 ـ أن حجية القرار الإداري الإلكتروني تعد قائمة متى ما توافرت فيه أركانه وشروطه القانونية، وتحقق العلم القانوني به عبر الوسائل الإلكترونية المقررة، وكما تستمد هذه الحجية أساسها من صدور القرار عن جهة إدارية مخولة ومزودة بمتطلبات الإدارة الإلكترونية من نظم تقنية وإجراءات تنظيمية.

التوصيات:

1 ـ ضرورة قيام المشرعين بمراجعة وتحديث القوانين والأنظمة الحاكمة لحجية القرارات الإدارية الإلكترونية والمنازعات الإدارية الإلكترونية، بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي ويواكب التطورات التقنية الحديثة، وضع قانون خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري، بما يضمن تحديدا صريحا وواضحا لشرعية القرارات وآثارها والمسؤولية القانونية المترتبة عليها، تحقيقا للأمن القانوني وتعزيز فاعلية الإدارة الإلكترونية.

2 ـ يستدعي الأمر وضع استراتيجيات شاملة لتدريب وتوعية موظفي القطاع الحكومي بشأن أهمية الحوكمة الإلكترونية والقرارات الإدارية الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تعزيز كفاءة الإدارة ورفع مستوى فعاليتها، وكما ينبغي تنفيذ برامج تثقيفية للمواطنين تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية استخدام الوسائل الإلكترونية في التعامل مع الجهات الحكومية، وضمان الاستفادة المثلى من التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات العامة.

3 ـ ينبغي توفير المتطلبات والبيئة القانونية والمؤسسية الملائمة التي تمكن القضاة من النظر في المنازعات الإدارية الإلكترونية، بما يضمن ضمان مراقبة مدى حجية ومشروعية القرارات الإدارية الإلكترونية، وكما يستدعي الأمر تهيئة الظروف المناسبة للفقهاء والقضاة لدراسة الجوانب القانونية لهذه القرارات، وتشجيع البحوث والدراسات المستمرة، بما يسهم في تطوير مستدام للفهم القانوني للقرارات الإدارية الإلكترونية وتعزيز تطبيقاتها ضمن أطر الإدارة الحديثة.

4 ـ اعتماد معايير صارمة ومتقدمة للأمن السيبراني وتعزيز إجراءات الحماية في جميع الجهات الحكومية، لضمان سلامة البيانات الشخصية للمواطنين وحماية المعاملات الإدارية الإلكترونية من المخاطر والتهديدات السيبرانية والجرائم الإلكترونية، وكما يسهم هذا الإجراء في تعزيز كفاءة واستمرارية عمل الإدارة الإلكترونية، وترسيخ الثقة العامة في الخدمات الحكومية الرقمية.

المراجع

أولا: القوانين

1-قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.

2-تعليمات رقم 1 لسنة 2025، تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012.

3-قانون الذكاء الاصطناعي الأوربي رقم 1689لسنة 2024

4-قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لعام 2004.

5-قانون المعاملات الإلكترونية الإماراتي رقم 46 لسنة 2021.

ثانيا: الكتب والمجلات والرسائل

1. إبراهيم، خالد ممدوح، 2022، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر العربي.
2. أبو زيد، محمد عبد الحميد، 2017، التعاملات الالكترونية والاثبات الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
3. أبو عيطة، محمد محمود أحمد عبد السلام ،2023، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، السنة الثالث عشر، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة بنها.
4. الاحبابي، نبراس محمد جاسم ،2018، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
5. بن عمر ودادن، محمد البشير عبد الغني ،2014، حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة. مجلة الدراسات الاقتصادية والإنسانية 1/7.
6. جبر، فلاح حسن، 2019، الحوكمة الإلكترونية في العراق، دراسة تحليلية، دار الجامعة للطباعة والنشر، بغداد.
7. الجبوري، فؤاد يوسف عبد الرحمن، الربيعي، سمية عباس، العبيدي، أمل محمود، 2011، إدارة الأزمات الكترونية واتخاذ القرار، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مجلد 19، العدد 1/2.
8. الجميلي، عبد الباسط جاسم، 2018، الإدارة الإلكترونية وتطوير العمل الحكومي في العراق، دار الزهران، عمان.
9. حجازي، عبد الفتاح بيومي،2004، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الكتاب الاول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
10. الرابطي، إيمان محمد، 2020، نفاذ القرار الإداري الإلكتروني، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، كلية القانون، جامعة المرقب، العدد 2.

11. سادات، محمد محمد، 2011، حجية المحررات الموقعة الكترونيا في الاثبات، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
12. الساعدي، نجم عبد الله، 2020، إصلاح الإدارة العامة في العراق في ظل التحول الرقمي، دار الصفاء، عمان.
13. سالم، هانم أحمد محمود، 2025، القرارات الإدارية الإلكترونية في ظل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة دراسات قانونية، مجلس النواب البحريني، العدد الثامن، السنة الثامنة.
14. السيابية، تركية بنت سليمان بن ناصر، 2022، أثر الحوكمة الإلكترونية والنضج الرقمي على أداء المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة الشرقية، كلية إدارة الاعمال.
15. شحاتة، محمد أحمد، 2024، أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل، مجلة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.
16. صبرينة، جبايلي، 2022، حجية التوقيع على القرار الإداري الالكتروني، الجزائر، مجلة الباحث العلمي، المجلد 9، العدد2.
17. الصغير، محمد، 2014، الحوكمة والإدارة العامة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
18. الطماوي، سليمان محمد، 2006، الوسيط في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة.
19. الطماوي، سليمان محمد، 2012، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مراجعة وتنقيح محمود عاطف البنا، الطبعة السابعة، دار الفكر العربي، القاهرة.
20. عبد الرحمن، دعاء حامد محمد، 2021، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على أحكام قوانين الملكية الفكرية السارية براءة الاختراع نموذجاً، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد السادس والثلاثون، الجزء الثاني4/4.
21. العجارمة، نوفان العقيل والسلامات، ناصر عبد الحليم، 2013، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 10، الملحق رقم 1.
22. العجماني، احمد عبد الواحد، 2024، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 21، العدد 2.
23. العربي، وردية العربي، 2022، القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٧، العدد 1.
24. العقون، مرية، 2018، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث للمرافق العامة، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، واقع تحديات آفاق، جامعة محمد بوضياف.
25. علاوي، صالح ماهر، 1996، مبادئ القانون الإداري، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
26. الفقي، ياسر احمد احمد، 2023، أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تنمية العقل الفقهي المعاصر، مجلة كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد، العدد السابع عشر، الجزء الثاني.
27. الفيصل، ماهر مشعل منيف،2020، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث من أساليب النشاط الإداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
28. ليلو، مازن راضي، 2018، شرح مبادئ القانون الإداري، بغداد.
29. المجمعي، جميل خليل صالح، 2020، دور القضاء الإداري بالطعن في القرار الإداري الإلكتروني، رسالة ماجستير (دراسة مقارنة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

30. محمد حنيف، محمد منصور كليفيخ، 2021، الإشكاليات القانونية التي تواجه الإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 64
31. مطر، عصام عبد الفتاح، 2008، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
32. الهدام، صابر،2022، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، دراسة مقارنة، كلية العلوم والقانونية والاقتصادية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بقاس، المغرب، فاس.
33. الوالي، عبدالله سعيد عبدالله، 2021، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي، طبعة دار النهضة العربية، طبعة دار النهضة العربية.